المنهج العلمي لابن عبد البر في معالجة مراسيل الموطأ دراسة تحليلية

أ. أحمد مصطفى عبيد الهوني*
كلية الآداب، جامعة الجفـــرة ، ليبيا
obidahmed25@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/11/1م تاريخ لقبول 2026/1/17م

Ibn Abd al-Barr's scientific approach to dealing with the letters of al-Muwatta: An analytical study

A. Ahmed Mustafa Obeid al-Huni
Faculty of Arts, University of Al-Jafra
obidahmed25@gmail.com

Abstract

This research addresses the issue of connecting (musnadizing) the mursal reports of al-Muwaṭṭaʾ and their impact on strengthening a ḥadīth or otherwise, through a critical applied study of selected examples of the mursal narrations in al-Muwaṭṭaʾ. The study focuses on the methodology of Ibn ʿAbd al-Barr in connecting these reports.

The research aims to clarify Ibn ʿAbd al-Barr's approach in dealing with Mālik's mursal narrations in al-Muwaṭṭaʾ, and to explain the criteria for accepting connected narrations and for preferring one report over another when there is a conflict between irsāl (disconnection) and ittiṣāl (connection). It also presents the critical principles upon which Ibn ʿAbd al-Barr relied in judging mursal and musnad ḥadīths, such as the strength of the chain of transmission, the multiplicity of transmission routes, and conformity with the preserved (authentic) narration.

The study concludes that connecting a narration is neither accepted absolutely nor rejected absolutely; rather, it is evaluated according to the principles of ḥadīth-based preference and weighing of evidence. The research highlights the precision of the critical methodology employed by the leading ḥadīth scholars, particularly Ibn ʿAbd al-Barr.

Keywords:

Ibn ʿAbd al-Barr's Methodology, Mursal Narrations of al-Muwaṭṭaʾ, Connecting Mursal Reports, Conflict between Disconnection and Connection, Principles of Ḥadīth Preference, Isnād Criticism

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخّـــــص :

يتناول هذا البحث قضية وصل مراسيل الموطأ وأثرها في تقوية الحديث أو عدمه، من خلال دراسة نقدية تطبيقية على نماذج مختارة من مراسيل الموطأ، مع التركيز على منهج ابن عبد البر في وصلها، ويهدف البحث إلى بيان منهج ابن عبد البر في التعامل مع مراسيل مالك في الموطأ ، وبيان ضوابط قبول الوصل وترجيح الروايات عند التعارض بين الإرسال والاتصال، كما يعرض البحث الأسس النقدية التي اعتمدها ابن عبد البر في الحكم على الأحاديث المرسلة و الموصولة، من حيث قوة الإسناد، وكثرة الطرق، وموافقة الرواية المحفوظة، ويخلص البحث إلى أن الوصل لا يُقبل مطلقًا، ولا يُردّ مطلقًا، بل يُنظر فيه بحسب قواعد الترجيح الحديثي، ويبرز البحث دقة المنهج النقدي عند أئمة الحديث وخاصة اين عبد البر.

الكلمات المفتاحيـــــة : منهج ابن عبد البر، مراسيل الموطأ، وصل المراسيل، تعارض الإرسال والاتصال، قواعد الترجيح الحديثي، نقد الأسانيد.

المقدمة:

يُعدّ الموطأ للإمام مالك بن أنس من أجلّ كتب السنة وأقدمها تصنيفًا، وقد حظي بعناية العلماء قديمًا وحديثًا، روايةً ودرايةً، لما امتاز به من مكانة رفيعة في حفظ السنة النبوية، وجمعه بين الحديث والفقه، واعتماد إمام دار الهجرة فيه على ما صحّ وثبت عنده من آثار أهل المدينة، غير أنّ الموطأ اشتمل – كغيره من المصنفات الحديثية المبكرة – على جملة من الأحاديث المرسلة، التي كانت محلّ نظرٍ وبحثٍ عند المحدثين من حيث الاحتجاج بها وتقويم درجتها.

وقد شغل الحديث المرسل حيّزًا مهمًا في مباحث علوم الحديث، وتنوّعت مواقف العلماء منه قبولًا وردًّا، تبعًا لاختلافهم في ضبط مفهومه، والنظر في حال راويه، والقرائن المحتفّة به، وتُعدّ مراسيل الإمام مالك بوجه خاص من أكثر المراسيل تداولًا في كتب الفقه والحديث، لما عُرف عن مالك من جلالة القدر، وشدّة التحري، وعلو الإسناد، حتى ذهب جمع من العلماء إلى تقويتها، لا سيما إذا وُجد لها ما يشهد لها من طرق أخرى.

وفي هذا السياق، برز دور ابن عبد البر في خدمة الموطأ، ولا سيما من خلال كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، حيث عني عناية بالغة بوصل

مراسيله، وتتبع طرقها، وذكر شواهدها، مع بيان درجتها والحكم عليها، مما جعله من أبرز من تصدّى لمعالجة مراسيل الموطأ معالجة حديثية نقدية.

ومع هذه الجهود الجليلة، فإن صنيع ابن عبد البر في وصل مراسيل الموطأ يحتاج إلى دراسة مستقلة تقف على منهجه في ذلك، وتُخضع وصلَه للنقد الحديثي من حيث صحة الأسانيد، وأثر الوصل في تقوية الحديث أو بقائه على وصف الإرسال، إذ إن كثيرًا من الدراسات السابقة تناولت مراسيل الإمام مالك أو منهج ابن عبد البر بوجه عام، دون إفراد ما وصله من مراسيل الموطأ بدراسة تطبيقية نقدية تجمع بين الاستقراء والتحليل.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول ما وصله ابن عبد البر من مراسيل الموطأ، دراسةً حديثية نقدية، تروم حصر تلك المراسيل، وبيان منهج ابن عبد البر في وصلها، وتقويم أسانيد الوصل، والنظر في أثر ذلك على الحكم الحديثي، إسهامًا في خدمة السنة النبوية، وإبرازًا لجهود الأئمة في صيانة الحديث وتمحيصه.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تتبع مراسيل الموطأ التي وصلها ابن عبد البر، والمنهج التحليلي النقدي في دراسة الأسانيد والحكم عليها، مع الاستفادة من أقوال النقاد المتقدمين عند الحاجة، وذلك وفق خطة اشتملت على تمهيد تأصيلي، ثم عرضٍ منهجي، فدراسة تطبيقية، يعقبها خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

إشكالية وأسئلة البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ـ ما منهج الإمام ابن عبد البر في وصل مراسيل الموطأ؟ وإلى أي مدى يثبت الوصل عند التحقيق الحديثي؟ وما أثر ذلك في الحكم على الحديث المرسل؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

ـ ما عدد مراسيل الموطأ التي وصلها ابن عبد البر؟

ـ ما مصادره في الوصل؟

ـ هل يلتزم شروطًا محددة في الحكم على هذه المرويات؟

ـ هل يسلم وصلُه من النقد الإسنادي؟

ـ ما القيمة الحديثية لوصل ابن عبد البر في ميزان المحدثين؟

أهداف البحث:

ـ حصر مراسيل الموطأ التي وصلها ابن عبد البر.

ـ بيان منهج ابن عبد البر في الوصل والتخريج.
ـ دراسة أسانيد الوصل دراسة نقدية.
ـ تقويم أثر الوصل في الحكم على الحديث.
ـ إبراز القيمة الحديثية لصنيع ابن عبد البر في التمهيد.

أسباب اختيار الموضوع:

ـ إبراز عناية الإمام ابن عبد البر بخدمة السنة النبوية، وبيان منهجه في وصل مراسيل الموطأ وتحقيقها حديثيًا.
ـ الأهمية العلمية لمراسيل الموطأ، لكونه من أقدم دواوين السنة، وكثرة اعتماد الفقهاء عليها.
ـ الحاجة إلى دراسة تطبيقية نقدية تجمع مراسيل الموطأ التي وصلها ابن عبد البر، وتفحص أسانيدها وأحكامها.
ـ الكشف عن القيمة الحديثية لوصل ابن عبد البر، وأثره في تقوية المراسيل أو تبيين ضعفها.
ـ ندرة الدراسات المستقلة التي خصّت هذا الجانب بالدراسة، رغم تفرّقه في كتب الشروح.
ـ الإسهام في خدمة المنهج النقدي عند المحدثين المتقدمين، وربطه بالدراسات الحديثية المعاصرة.

الدّراسات السابقة:

حظيت مراسيل الإمام مالك بن أنس بعناية ملحوظة في كتب المتقدمين والمتأخرين، إلا أن هذه العناية جاءت في الغالب ضمن مباحث عامة، ولم تُفرد – في حدود الاطلاع – بدراسة تطبيقية مستقلة تقتصر على ما وصله ابن عبد البر من مراسيل الموطأ؛ فقد تناول العلماء المتقدمون الحديث المرسل من حيث القبول والرد في كتب علوم الحديث وأصول الفقه، ووقفوا على مراسيل الإمام مالك ضمن هذا الإطار، دون استقراء تفصيلي لمراسيل الموطأ نفسها.

كما يُعدّ الإمام ابن عبد البر من أبرز من خدم مراسيل الموطأ، وذلك من خلال كتابه التمهيد، حيث وصل كثيرًا منها، وذكر طرقها وشواهدها، وبيّن درجتها الحديثية، إلا أن صنيعه هذا جاء متفرقًا ضمن شرحه لأحاديث الموطأ، ولم يجمع في دراسة مستقلة تُحلّل منهجه في الوصل وتُقوّم أسانيده تقويمًا نقديًا.

وفي العصر الحديث، ظهرت دراسات ورسائل جامعية تناولت الحديث المرسل عند الإمام مالك، أو بحثت في الاحتجاج بالمراسيل عند المالكية، كما وُجدت بحوث عن منهج ابن عبد البر في الحديث والفقه، غير أن هذه الدراسات غالبًا ما جاءت عامة، أو تناولت المراسيل من زاوية أصولية أو فقهية، دون الاقتصار على مراسيل الموطأ، أو إخضاع وصل ابن عبد البر لها لدراسة حديثية تطبيقية دقيقة.

وبناءً على ما سبق، يتبيّن أن الدراسات السابقة – على أهميتها – لم تستوفِ بحث موضوع ما وصله ابن عبد البر من مراسيل الموطأ دراسةً مستقلة تجمع بين الحصر والاستقراء، والتحليل النقدي للأسانيد، وبيان أثر الوصل في الحكم على الحديث، مما يبرز الحاجة إلى هذه الدراسة، ويؤكد إسهامها في سدّ ثغرة علمية في ميدان الدراسات الحديثية.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعيـــة :** تقتصر هذه الدراسة على المراسيل الواردة في موطأ الإمام مالك التي وصلها الإمام ابن عبد البر في كتابه التمهيد، مع دراسة الأسانيد التي وصل بها المراسيل دراسة حديثية نقدية، مع ذكر المراسيل التي الموطأ ذكر أنها غير موصولة مطلقا.

2. **الحدود المصدرية :** تعتمد الدراسة أساسًا على:

ـ موطأ الإمام مالك برواياته المشهورة.

ـ التمهيد لابن عبد البر.

ـ كتب السنة وشروحها، وكتب الجرح والتعديل، وعلل الحديث.

3. **الحدود المنهجيـــة :** تلتزم الدراسة بالمنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، من خلال جمع المرويات، ودراسة أسانيدها، وتحليلها وفق قواعد المحدثين، دون الدخول في الجدل الأصولي حول الاحتجاج بالمراسيل إلا بقدر ما يخدم الجانب التطبيقي.

منهج البحث

ـ **المنهج الاستقرائي** :تتبع مراسيل الموطأ التي وصلها ابن عبد البر.

ـ **المنهج التحليلي النقدي** :دراسة أسانيد الوصل والحكم عليها.

ـ **المنهج المقارن** :مقارنة أحكام ابن عبد البر بأقوال النقاد عند الحاجة.

المبحث الأول ـ تعريفه وأنواعه وحجيته:

المطلب الأول ـ تعريف المرسل وحكمه عند المحدثين.

الإرسال لغة: التوجيه، وقد أرسل إليه، والاسم الرسالة والرسالة والرسول والرسيل، وتراسل القوم: أرسل بعضهم إلى بعض، والرسول، الرسالة والمرسل ، وأرسل الشيء: أطلقه وأهمله، وأرسلت فلانا في رسالة، فهو مرسل ورسول»(1)

واصطلاحا: عرفه الحاكم فقال: «لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم»(2) ، وقال السيوطي: «اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير، كعبيد الله بن عدي بن الخيار، وقيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل، يسمى مرسلا.»(3) ، فالحديث المرسل هو ما يرويه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله أو فعل أو تقرير دون ذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم.

أنواعـــــه: وأما أنواعه فنوعان مرسل الصحابي ومرسل التابعي والثاني هو المقصود عند الإطلاق.

وأما مرسل الصحابي: فهو ما أخبر به الصحابي من قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده؛ إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث لصغار الصحابة؛ كابن عباس، وابن الزبير، وغيرهما.

حكم مرسَل الصحابي:

واما حكمه من جهة الاحتجاج به فالقول الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتجٌّ به؛ لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بينوها، فإذا لم يبينوا، وقالوا: قال رسول الله، فالأصل أنهم سمعوها من صحابي آخر، وحذف الصحابي لا يضر، كما تقدم.

قال الحافظ في الفتح: «وقد اتفق المحدثون على أنه في حكم الموصول»(4)

الاحتجاج به: ذهب العلماء في الاحتجاج به إلى ثلاثة مذاهب(5):

الأول ضعيف مردود: وهذا عند جمهور المحدثين، وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء. وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي وهو الذي ذكره مسلم في مقدمة صحيح حكاية عن المحدثين

الثاني صحيح يحتج به: وهذا عند الأئمة الثلاثة أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه، وطائفة من العلماء، بشرط أن يكون المرسِل ثقة، ولا يرسل إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إذا سمعه من ثقة.

الثالث قبوله بشروط: أي يصح بشروط، وهذا عند الشافعي، وبعض أهل العلم؛ وهذه الشروط أربعة؛ ثلاثة في الراوي المرسِل، وواحد في الحديث المرسَل، وإليك هذه الشروط:

- أن يكون المرسِل من كبار التابعين.
- وإذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة؛ أي إذا سئل عن اسم الراوي الذي حذفه، فإنه يذكر اسم شخص ثقة.
- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه؛ أي أن الراوي المرسِل ضابط تام الضبط، بحيث إذا شاركه الرواة الضابطون يوافقون على روايته.

وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:

أ- أن يروى الحديث من وجه آخر مسندا.

ب- أو يروى من وجه آخر مرسَلا أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسِل الأول.

ج- أو يوافق قول صحابي.

د- أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم

المطلب الثاني ـ مراسيل الإمام مالك ومكانتها عند النقاد، وعناية ابن عبد البر بها:

تُعدّ مراسيل الإمام مالك بن أنس من أكثر المراسيل حضورًا في كتب السنة والفقه، نظرًا لمكانة الموطأ بين مصنفات الحديث، ولموقع الإمام مالك في طبقة أئمة النقد والرواية، وقد حظيت مراسيله بعناية خاصة من النقاد؛ لما عُرف عنه من شدة التحري، وقوة الاتصال بمشايخه، وغالب روايته عن الثقات.

وقد اختلف النقاد في تقويم مراسيل الإمام مالك من حيث الاحتجاج بها؛ فذهب جماعة من أهل الحديث إلى تقويتها وتقديمها على غيرها من المراسيل، لما غلب على روايته عن كبار التابعين، وكثرة شيوخه من الثقات المعروفين، ونُقل عن أحمد بن حنبل وأهل المدينة ميلهم إلى قبول مراسيل مالك إذا لم تُخالف مسندًا صحيحًا.

وفي المقابل، تشدّد بعض النقاد في قبول المراسيل مطلقًا، ومنهم من لم يفرّق بين مراسيل الأئمة وغيرهم، محتجّين بأن الإرسال يقتضي الجهالة بالواسطة، وهو مانع

من الاحتجاج عند جمهور المحدثين، إلا أن هذا التشدد لم يمنع من اعتبار مراسيل مالك في باب المتابعات والشواهد، أو عند وجود قرائن تقوّيها.

وقد تميّزت مراسيل الإمام مالك بخصائص جعلتها محل اعتبار عند كثير من النقاد، من أبرزها: كونها عن أئمة من كبار التابعين كابن المسيب، وورود كثير منها موصولًا من طرق أخرى، وهو ما كشف عنه عمل ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار، حيث وصل عددًا معتبرًا منها، مما يدل على أن إرسال مالك في كثير من المواضع كان اختصارًا لا انقطاعًا حقيقيًا.

وعليه؛ فإن مراسيل الإمام مالك تحتل منزلة متقدمة بين أنواع المراسيل، وقد تعامل معها النقاد بميزان دقيق، يجمع بين التحفظ المنهجي، والاعتبار العملي القائم على الاستقراء والمتابعة، وهو ما يُبرز أهمية دراستها دراسة تطبيقية نقدية، كما هو صنيع هذه الدراسة.

ذكر ابن عبد البر أن مراسيل الموطأ صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها؛ لثقة ناقليها، وأمانة مرسليها، وأن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء، ومن اهتمام ابن عبد البر بالموطأ اهتمامه بما فيه من المراسيل حيث ذكر أنه وَصَلْها كلها من طرُقِ الثقات، وذلك مما يُبَيِّنُ لنا صحّة مراسيل الموطأ، والحمد لله.

المبحث الثاني ـ منهج ابن عبد البر في وصل مراسيل الموطأ:

المطلب الأول ـ مصادر ابن عبد البر في وصل المراسيل

اعتمد ابن عبد البر في وصل مراسيل الموطأ على جملة من المصادر الحديثية الأصيلة، التي تمثل امتدادًا للمدوّنة الحديثية المتقدمة، وقد تنوّعت هذه المصادر بين كتب مسندة، ومرويات أهل المدينة، وما وصل إليه من طرق الحديث عبر شيوخه وأسانيده. ويتضح من خلال الاستقراء أن مصادره في الوصل يمكن تصنيفها إلى الأنواع الآتية:

أولًا ـ الكتب الحديثية المسندة: أكثر ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار من العزو إلى المصنفات الحديثية المسندة، ولا سيما دواوين السنة المشهورة، ككتب السنن والمسانيد، حيث كان يروي الحديث المرسل في الموطأ موصولًا بإسناده الكامل، من هذه الكتب وبسماعه هو من شيوخه، ويظهر من صنيعه اطلاعه الواسع على كتب الحديث، واعتماده عليها في إثبات الوصل أو بيان علل الإسناد، فكل الأسانيد التي يأتي بها لتقوية المرسل هي في أحد المصادر الحديثية أو في أغلبها

ثانيًا ـ الروايات المتصلة عن شيوخه : اعتمد ابن عبد البر كذلك على ما تلقّاه عن شيوخه من المحدثين بالأندلس وخارجها، إذ كان واسع الرواية، متصل الإسناد، فنقل بعض الوصلات بالسماع أو الإجازة، مما أضفى على عمله بعدًا إسناديًا مباشرًا، ولم يقتصر فيه على النقل من الكتب فحسب

مثال: حديث "إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تطيب تلك الليلة"(6) فقد أخرجه بإسناده الذي أخذه عن شيوخه والحديث قد أخرجه البيهقي(7) من طريق محمد بن غالب بن حرب تمتام، به، وهو نفس طريق ابن عبد البر

ثالثًا ــ آثار أهل المدينة ومرويات التابعين :

نظرًا لكون الموطأ كتابًا مدنيًّا في أصله، فقد أولى ابن عبد البر عناية خاصة بمرويات أهل المدينة، وأقوال التابعين، وآثارهم، فاستأنس بها في تقوية بعض المراسيل، أو في بيان أن الحديث له أصل معروف عند أهل العلم، وإن اختلفت طرق روايته.

مثاله: «مالك، عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة: أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشي بالليل، ضامن على أهلها. هكذا رواه جميع رواة "الموطأ" فيما علمت مرسلا، وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب، عن ابن شهاب أيضا هكذا مرسلا، إلا أن ابن عيينة، رواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وحرام بن سعد بن محيصة: أن ناقة للبراء دخلت حائط قوم. فذكر مثله بمعناه، وجعل مع حرام بن سعد: سعيد بن المسيب.»(8) ، ثم قال رحمه الله: هذا الحديث وإن كان مرسلا، فهو حديث مشهور أرسله الأئمة، وحدث به الثقات، واستعمله فقهاء الحجاز، وتلقوه بالقبول، وجرى في المدينة به العمل، وقد زعم الشافعي: أنه تتبع مراسيل سعيد بن المسيب، فألفاها صحاحا، وأكثر الفقهاء يحتجون بها.(9)

رابعًا ـ المتابعات والشـــــواهد:

من منهج ابن عبد البر في الوصل اعتماده على المتابعات والشواهد، إذ قد يذكر للحديث المرسل أكثر من طريق موصول، أو يسوق شواهد من أحاديث أخرى تقاربه في المعنى، فيقوّي بها أصل الحديث، مع التنبيه – في مواضع – على ضعف بعض الطرق أو اضطرابها.

مثاله حديث "**إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تطيب تلك الليلة**" الذي تقدّم ذكره فإنه جاء له بحديث "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وليخرجن إذا خرجن تفلات"، ثم قال: «وهذا الحديث في معنى حديث هذا الباب سواء، والتفلة: هي غير المتطيبة؛ لأن التفل نتن الريح، يقال: امرأة تفلة. إذا كانت متغيرة الريح بنتن أو ريح غير طيبة»(10). وحديث: «حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، علمني كلمات أعيش بهن، ولا تكثر علي فأنسى. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تغضب".»(11)

فبعد أن ذكر أن الصحيح فيه أنه مرسل عن مالك(12) وروايته موصولا عن مالك غير صحيحة، ذكر رواية ابن عيينة، عن ابن شهاب، عن حميد، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مثله، موصولة(13) ، وأن هذا الحديث جاء من غير طريق مالك، ومن غير طريق ابن شهاب مسندا، من وجوه ثابتة، عن أبي هريرة، من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، ثم شرع في ذكر الطرق كلها مقوية للمرسل وكلها في دوواين السنة

خامسًا ـ أقوال أئمة النقد والجرح والتعديل:

لم يكن اعتماد ابن عبد البر في الوصل اعتماد ناقل مجرد، بل كان يعضد ذلك بأقوال أئمة الحديث والنقد، كالدارقطني وغيره، كما هو في ثنايا كتابه؛ فيذكر أحكامهم على الرواة، أو على الأحاديث نفسها، مستفيدًا مستشهدا ومستأنسا بأقوالهم أو ناقدا لها. كما قال مستشهدا بالدارقطني: «وذكر الدارقطني أنه قد تابع عبد الرزاق على إسناده عن مالك: أحمد بن موسى وأحمد بن أبي طيبة، وإنما هو في "الموطأ" مرسل»(14)«التمهيد - ابن عبد البر» (2/ 143 ت بشار): وقال في شواهد مرسل جعفر بن محمد (قضى بالشاهد مع اليمين): «وفي اليمين مع الشاهد آثار متواترة حسان ثابتة متصلة، أصحها إسنادا وأحسنها حديث ابن عباس، وهو حديث لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث في ثبوته من ذلك الوجه وأن رجاله ثقات، رواه سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس. ورواه محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس. وقال يحيى القطان: سيف بن سليمان ثبت، ما رأيت أحفظ منه. وقال النسائي: هذا إسناد جيد، سيف ثقة، وقيس ثقة.» استشهد رحمه الله بأقوال أئمة النقد المتقدمين النسائي ويحيى القطان

المطلب الثانـــي ـ أساليب ابن عبد البر في التخريج والتقوية:

تميّز ابن عبد البر بمنهج رصين في تخريج الأحاديث وتقويتها، يظهر بجلاء في تعامله مع مراسيل موطأ الإمام مالك، حيث لم يكن مجرد ناقل للطرق، بل مارس دور الناقد الممارس، جامعًا بين الاستقراء، والموازنة، وإعمال قواعد المحدثين في الحكم على الروايات.

جمع الطرق واستيعاب الروايات : من أبرز أساليب ابن عبد البر في التخريج حرصه على جمع طرق الحديث الواحد من مظانّها المختلفة، فيسوق الإسناد المرسل ثم يعقبه بذكر الطرق الموصولة، مع بيان اختلاف الرواة في الوصل والإرسال، مما يُظهر اطلاعه الواسع، واعتماده على الاستقراء التام قبل إصدار الحكم.

الاعتماد على المتابعات والشواهد : اعتمد ابن عبد البر في تقوية كثير من الأحاديث على المتابعات والشواهد، فإذا وجد للحديث المرسل طريقًا موصولًا ضعيفًا، ضمّ إليه طرقًا أخرى، أو شواهد من أحاديث تقاربه في المعنى، فيرتقي بها الحديث عنده إلى درجة القبول، مع التنبيه على ما في الأسانيد من مقال.

الاستئناس بعمل أهل العلم : من أساليبه في التقوية استحضار عمل الفقهاء وأئمة الأمصار بالحديث، ولا سيما عمل أهل المدينة، فيجعل ذلك قرينة تُقوّي الحديث، لا دليلاً مستقلًا، وهو منهج معروف عند المتقدمين، يعضد الحكم الحديثي ولا ينفرد به.

التصريح بالحكم وبيان درجته : لم يكن ابن عبد البر يكتفي بتخريج الحديث دون بيان حكمه، بل كثيرًا ما يصرّح بدرجته، فيقول: «إسناده صحيح»، أو «حديث ثابت»، أو «لا يصح»، أو «فيه مقال»، مما يدل على وضوح منهجه النقدي، وعدم الاكتفاء بالإيراد المجرد. كما قال في موضع: «ولم يتابع أبو سبرة على هذا الإسناد، وإسناد ربيعة فيه صالح حسن»(15) فوصفه بالصالح الحسن. وقال في موضع آخر: «حديث معاذ هذا إسناده ليس بالقوي.(16) وفي موضع آخر: «هذا حديث حسن صحيح ثابت في معنى حديث ربيعة، عن عائشة»(17)، وفي موضع أخر منتقدا ومبينا أحسن السياقات: «رواه معمر، عن الجريري بإسناده، فلم يأت بالقصة بتمامها، ورواه عن أبي نضرة أيضا؛ داود بن أبي هند، ورواية أبي مسلمة أحسن سياقة، وأتم معنى.»(18)، وقال: «وقد قال عطاء بن يسار: إنها كانت غزوة تبوك، وهذا لا يصح، والآثار الصحاح على خلاف قوله مسندة ثابتة، وقوله مرسل. ذكره عبد الرزاق»(19)

التنبيه على العلل والاختـــــــلاف : من معالم دقته في التخريج تنبيهه على علل الحديث الخفية، واختلاف الرواة في الإسناد أو المتن، وقد يبيّن سبب الضعف، كالإرسال، أو الانقطاع، أو ضعف راوٍ بعينه، مما يؤكد أنه يمارس التخريج على طريقة النقاد لا طريقة الجامعين. كما في حديث «مالك، عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من غير دينه فاضربوا عنقه". هكذا رواه جماعة رواة "الموطأ" مرسلا، ولا يصح فيه عن مالك غير هذا الحديث المرسل عن زيد بن أسلم. وقد روي فيه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **" من بدل دينه فاقتلوه"**، وهو منكر الإسناد، والله أعلم. والحديث معروف ثابت، مسند صحيح من حديث ابن عباس:»(20) ، فنبه على الحديث المروي بإسناد منكر وكونه لا يصلح لأن يتقوى به المرسل

وحديث «مالك، عن زيد بن أسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا تزوج أحدكم المرأة، أو اشترى الجارية، فليأخذ بناصيتها، وليدع بالبركة، وإذا اشترى البعير، فليأخذ بذروة سنامه، وليستعذ بالله من الشيطان". وهذا أيضا مرسل عند جميع الرواة لـ "الموطأ"، والله أعلم. ومعناه يستند من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن حديث أبي لاس الخزاعي. وقد رواه عنبسة بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم". وعنبسة ضعيف لا يحتج به.»(21) ، بين رحمه الله ضعف الرواية المتصلة لهذا الحديث ولم يستشهد بها

المبحث الثالث ــ الدراسة التطبيقية النقديـــــــة:

المطلب الأول ـ نماذج من مراسيل الموطأ التي وصلها ابن عبد البر:

سنذكر في هذا المطلب بعض النماذج للمراسيل وكيفية ذكره لها:

المثال الأول: مالك، عن حميد بن قيس وثور بن زيد، أنهما أخبراه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحدهما يزيد في الحديث على صاحبه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس، فقال: "ما بال هذا؟ ". قالوا: نذر ألا يتكلم، ولا يستظل، ولا يجلس، ويصوم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مروه فليتكلم وليستظل، وليجلس وليتم صيامه".(22)، قال أبو عمر: هذا الحديث يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه؛ منها حديث جابر وابن عباس، ومن حديث قيس بن أبي حازم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن حديث طاوس، عن أبي

إسرائيل رجل من أصحاب النبي عليه السلام وأظن، والله أعلم، أن حديث جابر هو هذا؛ لأن مجاهدا رواه عن جابر، وحميد بن قيس صاحب مجاهد.

تعليـــــق ــ تقرير أصل الوصل وتعدد الطرق : يصرّح ابن عبد البر في هذا النص بأن الحديث يتصل عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، فيذكر له طرقًا عن عدد من الصحابة، منهم: جابر بن عبد الله، وابن عباس، وقيس بن أبي حازم عن أبيه، وطاووس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. وهذا يدل على أن الحديث لم يقتصر في ثبوته على طريق واحد، بل له أصول متعددة، وهو من أقوى أسباب التقوية عند المحدثين.

طبيعة الوصل عند ابن عبد البر : لم يكتفِ ابن عبد البر بإثبات وجود الوصل، بل مارس الترجيح بين الطرق، حيث قال: «وأظن – والله أعلم – أن حديث جابر هو هذا» فهو هنا: يرجّح طريق جابر، ويصرّح بأن ترجيحه مبني على قرائن إسنادية، لا على الجزم، ويدل هذا على احترازه العلمي، وبعده عن القطع بغير دليل قاطع.

قرائن الترجيح بين الطرق : استند ابن عبد البر في ترجيحه إلى قرينة مهمة، وهي اتصال طبقات الرواة، حيث قال: «لأن مجاهدًا رواه عن جابر، وحميد بن قيس صاحب مجاهد» وهذا يفيد أن: مجاهدًا من أصحاب جابر الملازمين له، وحميد بن قيس من أصحاب مجاهد، فتكون الرواية متسقة طبقيًا، وهو من وجوه الترجيح عند النقاد.

الجمع بين الوصل الظني والتعدد الإسنادي : مع أن ابن عبد البر لم يجزم بتعيين الطريق المحفوظ، إلا أن تعدد طرق الوصل عن أكثر من صحابي يرفع الحديث عن درجة التفرد، ويُكسبه قوة إجمالية، ولو كان في بعض طرقه مقال.

وهذا من منهج المتقدمين في تقوية الحديث بتعدد المخارج، لا سيما إذا كان الضعف غير شديد.

الدلالة المنهجية لصنيع ابن عبد البر:

يكشف هذا النص عن عدة معالم في منهج ابن عبد البر، من أبرزها:

- الاستقراء الواسع لطرق الحديث.
- الاعتماد على تعدد الأسانيد في التقوية.
- استعمال القرائن الطبقية في الترجيح.
- التحفظ في إطلاق الأحكام، مع التصريح بمرتبة الظن.

- الجمع بين الصناعة الحديثية الدقيقة والإنصاف العلمي.

خلاصـــــة التحليل : يدل هذا النص على أن ابن عبد البر لا يكتفي بإثبات وجود الوصل، بل يسعى إلى تمييز أقواه وأقربه إلى الحفظ، معتمدًا على تعدد الطرق، واتصال الطبقات، وقرائن الرواية، وهو مثال تطبيقي واضح على أن الوصل عنده عامل تقوية معتبر إذا عضدته الشّـــواهد وتعددت مخارجه، وإن لم يبلغ درجة القطع بصحة طريق بعينه.

المثال الثّانـــــي: وحدثني يحيى، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله. إني رجل أصوم. أفأصوم في السفر؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن شئت فصم. وإن شئت فأفطر**»

تخريـــــج: قال ابن عبد البر في التمهيد: " هكذا قال يحيى عن مالك عن هشام عن أبيه أن حمزة بن عمرو وقال سائر أصحاب مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصيام والحديث محفوظ عن هشام عن أبيه عن عائشة كذلك رواه جماعة عن هشام منهم ابن عيينة وحماد بن سلمة ومحمد بن عجلان وعبد الرحيم بن سليمان ويحيى القطان ويحيى بن هاشم ويحيى بن عبد الله بن سالم وعمرو بن هاشم وابن نمير وأبو أسامة ووكيع وأبو معاوية والليث بن سعد وأبو ضمرة وأبو إسحاق الفزاري كلهم رووه عن هشام عن أبيه عن عائشة كما رواه جمهور أصحاب مالك عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة. أهـ (23)

قلت: والذي رجحه الحافظ في الفتح أن عروة سمعه من عائشة ومن أبي مراوح فقال: "قد صح مجيء الحديث من رواية حمزة فأخرجه مسلم من طريق أبي الأسود عن عروة عن أبي مراوح عن حمزة وكذلك رواه محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة لكنه أسقط أبا مراوح والصواب إثباته وهو محمول على أن لعروة فيه طريقين سمعه من عائشة وسمعه من أبي مراوح عن حمزة .أهـ (24) ، وكذا الدارقطني في العلل فقال: " ورواه أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن يتيم عروة، عن عروة، عن أبي مراوح، عن حمزة بن عمرو. وحديث أبي الأسود هذا صحيح، وأبو المراوح قيل: عبد الرحمن بن مخراق، ولا يصح، وحديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن حمزة بن عمرو ...، صحيح أيضا. أهـ (25)

تحليل ــ صورة الاختلاف في الإسناد:

بيّن ابن عبد البر أن رواية يحيى عن مالك جاءت بلفظ: «عن هشام عن أبيه أن حمزة بن عمرو...»؛ فأسقط ذكر عائشة رضي الله عنها، فجعل الإسناد منقطعًا أو موهمًا للاتصال المباشر بين عروة وحمزة. في المقابل، روى سائر أصحاب مالك الحديث بلفظ: «عن هشام عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي...»، وهو إسناد متصل محفوظ.

الترجيـــــح بكثرة الرواة والحفظ : صرّح ابن عبد البر بأن الحديث محفوظ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، واستدل على ذلك بـ كثرة من رواه على هذا الوجه، حيث عدّد جماعة من كبار الحفاظ والأئمة، منهم: ابن عيينة، وحماد بن سلمة، ويحيى القطان، ووكيع، وأبو معاوية، والليث بن سعد، وغيرهم.

الحكم على رواية المخالف : بناءً على قواعد النقد الحديثي:

فإن تفـرد يحيى عن مالك بإسقاط عائشة لا يُقبل؛ لمخالفته جمهور أصحاب مالك، ولمخالفته جمهور أصحاب هشام بن عروة، ومن المقرر عند النقاد أن الخطأ قد يقع من الثقة، ويُعرف بمخالفة الحفاظ، وهو ما يظهر هنا بجلاء.

أثر هذا الترجيح في الحكم على الحديث : بعد الترجيح: يثبت الحديث مسندًا صحيحًا عن عائشة رضي الله عنها، ويزول الإشكال المتوهم في إسناده. ولا يؤثر الوجه المخالف في صحة الحديث؛ لأنه غير محفوظ. وهذا مثال تطبيقي واضح على أن الوصل المحفوظ إذا عضدته رواية الجماعة قُدّم على الإرسال أو الاختصار.

وهذا الاستقصاء يدل على أن:

رواية ذكر عائشة هي رواية الجماعة.

ورواية إسقاطها مخالفة شاذة.

الدلالة المنهجية لصنيع ابن عبد البر : يكشف هذا النص عن جملة من القواعد المنهجية عند ابن عبد البر، منها:

- الاعتماد على رواية الأكثر والأحفظ.
- الترجيح بكثرة الطرق لا بمجرد وجود رواية مخالفة.
- التصريح بالحفظ وعدم الاكتفاء بالإيراد.
- موافقته التامة لمنهج نقاد الحديث في الترجيح بين الأسانيد.

خلاصة التحليل : يدل هذا المثال على أن ذكر الصحابي في الإسناد هو الوجه المحفوظ الثابت، وأن إسقاطه من بعض الرواة لا يقدح في الحديث، متى خالف ذلك جمهور الحفاظ. وهو نموذج دقيق يبرز منهج ابن عبد البر في نقد الروايات، وترجيح الصحيح منها، وعدم الاغترار بالتفرد المخالف، ولو صدر من ثقة.

المثال الثالث: «مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل له جاز مسكين، فتصدق على المسكين، فأهدى المسكين للغني". هكذا رواه مالك مرسلا، وتابعه على إرساله ابن عيينة وإسماعيل بن أمية. ورواه الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: حدثني الثبت، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فذكره. ورواه معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم.»(26) ، ثم شرع في ذكر رواية ابن عيينة وإسماعيل وهي مرسلة كرواية مالك، وذكر رواية معمر المتصلة من حديث أبي سعيد وهي في مصنف عبد الرزاق(27) ، هذا ما ذكره ابن عبد البر في هذا الحديث وهذا الحديث اختلف في وصله وإرساله، وقد صحح الموصول ابن خزيمة (28) ، والحاكم ، والبيهقي ، وذكره الحافظ في التلخيص وقال: صححه جماعة، وأعل ابن أبي حاتم في العلل (29) ، رواية عبد الرزاق هذه الموصولة فيما نقله عن أبيه وأبي زرعة.

عرض أوجه الاختـــــلاف في الرواية : دار الخلاف في هذا الحديث على زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، واختلف الرواة عنه على ثلاثة أوجه:

الإرسال: رواه مالك بن أنس مرسلًا، وتابعه على ذلك: ابن عيينة و إسماعيل بن أمية فاتفقت هذه الروايات على إسقاط الصحابي، مما يدل على أن الإرسال وجه محفوظ عن جماعة من الأئمة.

الإرسال مع الإبهام: رواه الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: حدثني الثبت، عن النبي صلى الله عليه وسلم

وهذه الرواية: مرسلة أيضًا زاد فيها الثوري لفظة «الثبت» بدل تسمية الصحابي، وهو إبهام لا يرفع الإرسال، ولا يحقق الاتصال.

الوصـــــل: رواه معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه الرواية متصلة، وقد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه.

الموازنة بين الإرسال والوصل : عند الموازنة بين هذه الأوجه يظهر ما يلي:

الإرسال رواه مالك، وابن عيينة، وإسماعيل بن أمية، وهم من أئمة الحفظ والإتقان في رواية حديث زيد بن أسلم.

رواية الثوري – مع جلالته – لم تخرج عن الإرسال، بل زادت إبهامًا.

الوصل تفرد به معمر عن زيد بن أسلم.

وبناءً على قواعد النقد: فإن رواية الجماعة المرسلة مقدَّمة على رواية الواحد الموصول، إذا كان الوصل مخالفًا للمحفوظ.

ولا سيما إذا كان المرسلون أئمة كبارًا، منهم مالك، وهو أعلم الناس بحديث أهل المدينة.

الحكم على رواية معمر المتصلة : لا يُطعن في عدالة معمر ولا ضبطه، غير أن: تفرده بالوصل مع مخالفة جماعة الحفاظ يجعل روايته معلولة بالشذوذ أو الوهم في الوصل ولهذا لا تُقدَّم على الإرسال المحفوظ، ولا يُقضى باتصال الحديث اعتمادًا عليها وحدها.

أثر ذلك في تقوية الحديث : من جهة الإسناد: الحديث مرسل، ولا يثبت اتصاله من هذا الطريق. ومن جهة العمل والاعتبار: قد يُستأنس برواية معمر في تقوية المعنى، لا في إثبات الصحة الإسنادية المستقلة. ويبقى الحديث في دائرة المراسيل التي تلقاها بعض أهل العلم بالقبول بحسب القرائن.

الدلالة المنهجية في صنيع ابن عبد البر : يعكس هذا العرض منهج ابن عبد البر بوضوح، حيث:

جمع جميع طرق الحديث ، وميّز بين الإرسال والوصل ، ولم يكتف بذكر الوصل، بل قدّم الرواية المرسلة لموافقتها رواية الأئمة ، فدلّ صنيعه على أن الوصل لا يُقبل مطلقًا حتى يُوازن بالمحفوظ.

خلاصة التحليل : يتبيّن من مجموع الروايات أن إرسال الحديث هو الوجه المحفوظ عن زيد بن أسلم، وأن رواية معمر المتصلة عن أبي سعيد الخدري مخالِفة لرواية الجماعة، فلا تُقدَّم عليها، وهذا المثال يُبرز بدقة قاعدة ترجيح الإرسال إذا عضدته

رواية الحفاظ، ويكشف عن دقة ابن عبد البر في نقد الأسانيد وعدم الاكتفاء بمجرد وجود الوصل.

المطلب الثاني ـ دراسة أسانيد الوصل من حيث الاتصال والعدالة والضبط.:

سنختار في هذا المطلب بعض النماذج:

المثال الأول: «مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ البسر والرطب جميعا، والتمر والزبيب جميعا. هكذا رواه مالك بإسناده هذا مرسلا، لا خلاف عنه في ذلك فيما علمت. وقد رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مثله؛ ذكره البزار، قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر وسلمة بن شبيب، قالا: حدثنا عبد الرزاق. وهو حديث يروى متصلا من وجوه صحاح كثيرة، منها حديث ابن عباس، وجابر، وأبي قتادة، وأبي سعيد، وأنس، وأبي هريرة.»(30) ، والشواهد التي ذكرها ابن عد البر كلها صحيحة فهي في صحيح مسلم

بيان وجه الإرســـال في رواية مالك : رواية الإمام مالك لهذا الحديث جاءت مرسلة بإسناده المعروف، ولا يُعلم عنه خلاف في ذلك، مما يدل على أن الإرسال وجه محفوظ في روايته، وهو ما يعزّز اعتماد هذا الوجه عند الموازنة، خاصة مع مكانة مالك في الضبط والتحري في مراسيل أهل المدينة.

بيان وجه الوصل واختلاف الــرواة : جاء وصل الحديث من طريق:

عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا الوجه: متصل من حيث الإسناد، لكنه مخالف لرواية مالك المرسلة عن زيد بن أسلم. كما أن الوصل هنا لم يأت من طريق مالك، وإنما من طريق آخر عن زيد بن أسلم

الموازنة بين الإرسال والوصل : عند النظر النقدي يتبين:

ـأن الإرسال عن زيد بن أسلم محفوظ عن إمام كمالك ، وأن الوصل جاء من طريق ابن جريج، وهو صدوق، إلا أنه معروف بالتدليس، وقد رواه هنا بالعنعنة. فلا يترجح الوصل على الإرسال من هذه الطريق وحدها، ولا سيما مع مخالفة مالك؛ وعليه فإن رواية عبد الرزاق عن ابن جريج لا تُقدَّم على رواية مالك، لكنها تصلح للاعتبار والاستئناس.

تعدد طرق الحديث وأثره في التقوية : نصّ ابن عبد البر على أن الحديث: «يُروى متصلًا من وجوه صحاح كثيرة»، وذكر من الصحابة: ابن عباس وجابر وأبو قتادة وأبو سعيد وأنس وأبو هريرة ، وهذا التعدد يخرج الحديث من حيز التفرد ، ويُقوّي أصل المتن، ويجعل الإرسال غير قادح في قبول الحديث من حيث الجملة

أثر ذلك في الحكم على الحديث : بناءً على ما سبق:

الإرسال من طريق مالك ثابت محفوظ، الوصل من طريق ابن جريج لا ينهض بمفرده لمعارضة الإرسال؛ لكن تعدد الطرق المتصلة الصحيحة عن جماعة من الصحابة يجعل الحديث صحيحًا أو حسنًا لغيره بمجموع طرقه.

الدلالة المنهجية في صنيع ابن عبد البر : يتضح من هذا المثال أن ابن عبد البر:

لا يحكم باتصال الحديث لمجرد وجود طريق موصول ، يوازن بين الروايات، ويرجّح المحفوظ ، ويعتمد على تعدد الطرق في تقوية الحديث، لا على طريق واحد مخالف.

يفرق بين الحكم على الطريق، والحكم على الحديث بمجموع طرقه.

خلاصة التحليل : يظهر من مجموع الروايات أن إرسال مالك محفوظ، وأن الوصل من طريق ابن جريج لا يُعارضه بمفرده، غير أن كثرة الطرق المتصلة الصحيحة عن غير زيد بن أسلم تُقوّي الحديث، وتدل على ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما يعكس المنهج النقدي الدقيق لابن عبد البر في الجمع بين الروايات والترجيح بينها.

المثال الثاني: مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لن يبقى بعدي من النبوة إلا المبشرات". قالوا: وما المبشرات يا رسول الله؟ قال: "الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له، جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة". هكذا روى هذا الحديث جميع الرواة عن مالك فيما علمت مرسلا قال: وحديث عطاء بن يسار المذكور في هذا الباب يتصل معناه من وجوه ثابتة: «من حديث ابن عباس، وحذيفة، وابن عمر، وعائشة، وأم كرز الخزاعية.»(31) ثم ذكر روايات الصحابة الذين ذكرهم للحديث وكلها صحاح تقوي المرسل وتدل على صحته. وأخرجه الترمذي أيضا في سننه و أحمد في المسند(32) ، من حديث أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الرسالة والنبوة قد انقطعت، فلا رسول بعدي ولا نبي» ، قال: فشق ذلك على الناس، قال: قال: «ولكن المبشرات» ، قالوا: يا رسول الله، وما المبشرات؟ قال: « رؤيا الرجل المسلم، وهي جزء من أجزاء النبوة» ، وقال الترمذي:" وفي الباب عن أبي هريرة، وحذيفة

بن أسيد، وابن عباس، وأم كرز « هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه من حديث المختار بن فلفل».

قلت: وإسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير المختار بن فلفل، فهو من رجال مسلم.

المطلب الثالث ـ أثر الوصل في تقوية الحديث أو عدمه:

يمثّل وصل الحديث المنقطع عموما أحد أهم القضايا التطبيقية في باب التصحيح بالشواهد والمتابعات ومن خلال استقراء صنيع الإمام ابن عبد البر في وصل مراسيل الموطأ، يتبيّن أن الوصل عنده وسيلة من وسائل التصحيح والتقوية، بحسب حال الإسناد ومجموع طرقه. والوصل يؤثّر في تقوية الحديث إذا توافرت فيه شروط القبول المعروفة عند المحدثين، كاتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وسلامة الحديث من الشذوذ والعلة؛ فإذا وُجد للمرسل طريق موصول ثابت، أو تعددت طرقه الموصولة بما يعضد بعضها بعضًا، ارتقى الحديث من درجة الانقطاع إلى درجة الاتصال والقبول، وهو ما يظهر في عدد من المراسيل التي وصلها ابن عبد البر، حيث بيّن ثبوتها من طرق أخرى، وحكم عليها بالصحة أو الحسن. كما يظهر أثر الوصل في تقوية الحديث عند انضمامه إلى قرائن أخرى، كعمل العلماء به، أو اشتهاره عند أهل العلم، أو وروده من وجه آخر بمعناه، مما يجعل الوصل جزءًا من منظومة التقوية لا عاملًا منفردًا.

مثال: مالك، عن عطاء بن عبد الله الخراساني، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تصافحوا يذهب الغل، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء".

وصل ابن عبد البر للحديث : قال ابن عبد البر: وهذا يتصل من وجوه شتى حسان كلها. ثم ذكر الروايات المتصلة التي أراد تقوية المرسل بها بعد النظر في أسانيده تبين أن منها الضعيف ومنها الصحيح فمثال الضعيف

ثالثًا ـ دراسة الإسناد الموصول : بفحص الإسناد الذي أورده ابن عبد البر، يتبين ما يلي:

الحديث الأول رواه لتقوية جزئية من حديث مالك المرسل وهي جواز المصافحة والترغيب فيها،(تصافحوا يذهب الغل)

الشاهد الأول: روى بسنده عن البراء، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان، إلا غفر لهما قبل أن يفترقا. وأما اتصال السند من

حيث الظاهر فهو متصل وأما من جهة عدالة وضبط الرواة ففيه نظر لضعف الأجلح: وهو ابن عبد الرحمن بن حجية الكندي، فهو ضعيف عند التفرد، وقد ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال(33) ، وعد هذا الحديث من أفراده، وأبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السبيعي.

الشاهد الثانـــي: عن البراء بن عازب، قال: لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي، فقلت: يا رسول الله، إن كنت لأحسب أن المصافحة للأعاجم. فقال: "نحن أحق بالمصافحة منهم، ما من مسلمين يلتقيان، فيأخذ أحدهما بيد صاحبه، مودة بينهما ونصيحة، إلا ألقيت ذنوبهما بينهما. وهذا الشاهد أيضا إسناده ضعيف جدا، لضعف عمرو بن حمزة: وهو القيسي البصري، قال البخاري في تاريخه الكبير(34): "لا يتابع في حديثه"، وقال ابن عدي في الكامل(35) : "ومقدار ما يرويه غير محفوظ"، وقال العقيلي كما في لسان الميزان (36): كما قال البخاري "لا يتابع على حديثه"، وقال الدارقطني وغيره كما في المغني (37) في الضعفاء: ضعيف.

الشاهد الثالث: عن معاذ بن جبل قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا معاذ، إذا التقى

الأخوان في الإسلام، فأخذ أحدهما بيد أخيه، تحاتت خطاياهما بينهما كتحات ورق الشجر عنها". وهذا قد قال عنه ابن عبد البر: حديث معاذ هذا إسناده ليس بالقوي(38)

الشاهد الرابع: عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا التقى المسلمان فتصافحا، وحمدا الله واستغفراه، غفر لهما". وهو في سنن أبي داود(39) وهو حسن كما قال غير واحد من العلماء ، ثم ذكر شواهد أخر لتقوية هذا المعنى ثم أتبعه بتقويته بالعمل فقال: وعلى جواز المصافحة جماعة العلماء من السلف والخلف، وفيه آثار حسان قد ذكرنا كثيرا منها في مواضع من هذا الكتاب، والحمد لله. أهـ (40) ، ثم شرع في رواية الشواهد الدالة على (تهادوا تحابوا) فذكر مجموعة من الأحاديث التي تقوي هذا المعنى.

قلت: وروى البخاري في الأدب المفرد ، وأبو يعلى في المسند وغيرهم من طريق ، موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «تهادوا تحابوا»(41) . قال الحافظ في التلخيص الحبير(42) : " حديث: «تهادوا تحابوا» رواه البخاري في الأدب المفرد، والبيهقي، وأورده ابن طاهر في مسند الشهاب من طريق محمد بن بكر، عن ضمام بن إسماعيل، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة،

وإسناده حسن .أهـ ، وقال العراقي في تخريج الإحياء سنده جيد(43) ، والحديث حسن بمجموع الطرق والله أعلم.

رابعًا ـ أثر الوصل في الحكم على الحديث : إذا كان الإسناد الموصول صحيحًا أو حسنًا لذاته، فإن الحديث يرتقي من الإرسال إلى القبول، ويكون الوصل مؤثرًا في تقويته ، وإذا كان الإسناد الموصول ضعيفًا ضعفًا يسيرًا، وانضم إليه شاهد أو متابعة، ارتقى الحديث إلى الحسن لغيره ، وأما إذا كان الإسناد الموصول ضعيفًا لا ينجبر، فإن الوصل لا يؤثر في تقوية الحديث، ويبقى المرسل على ضعفه.

المطلب الرابع ـ مراسيل لم تتصل من أي وجه:

وسأكتفي في هذا المبحث بذكر بعض النماذج دون ذكرها جميعا منعا للإطالة، ثم نحللها ونبين منهج ابن عبد البر فيها

الحديث الأول: «مالك، عن زيد بن أسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أعطوا السائل وإن جاء على فرس". لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافا بين رواة مالك، وليس في هذا اللفظ مسند يحتج به فيما علمت.»(44)

بيان موضع الإشكال في الحديث : الحديث رواه الإمام مالك عن **زيد بن أسلم** عن النبي ﷺ، دون ذكر الصحابي، فهو **مرسل** باتفاق؛ لأن زيد بن أسلم من كبار التابعين، ولم يدرك النبي ﷺ، وقد صرّح ابن عبد البر بقوله: "لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافًا بين رواة مالك" ، وهذا يدل على أن الإرسال **محفوظ متفق عليه** في رواية الموطأ، ولم يُعرف عن أحد من أصحاب مالك وصله.

دلالة اتفاق الرواة على الإرسال : اتفاق رواة مالك على إرسال الحديث قرينة قوية على أن الإرسال هو **الوجه المحفوظ**، وأن الوصل – لو وُجد – لاعتبر شاذًا.

موقف ابن عبد البرّ من الحديث : قول ابن عبد البر: " وليس في هذا اللفظ مسند يُحتج به فيما علمت» يدل على أمرين مهمين:

ـ أنه استقرأ طرق الحديث فلم يقف على إسناد متصل ثابت يصلح للاحتجاج.

ـ أنه لم يكتفِ بوجود معنى الحديث في بعض الروايات، بل قيّد حكمه بهذا اللفظ بعينه، مما يدل على دقته النقدية.

ـ وهذا يعكس منهجه القائم على عدم تقوية المرسل لمجرد وجود رواية موصولة ضعيفة أو غير محفوظة.

أثـر الوصل أو عدمه في الحكـم علـى الحـديث : بمـا أن: الإرسـال متفـق عليـه عـن مالك، ولا يوجد إسناد موصول صحيح لهذا اللفظ؛ فـإن الحـديث لا يرتقـي عـن درجـة الإرسال، ولا يُحتج به استقلالًا عند جمهور المحدثين، وإن كان معنـاه قـد يُسـتأنس بـه في باب الصدقة والترغيب، لا في باب الاحتجاج.

ما يكشفه النص عن منهج ابن عبد البر : يظهر من هذا النص أن ابن عبد البر:

ـ لا يتساهل في تقوية المراسيل.

ـ لا يجعل الوصل غاية، بل ينظر إلى ثبوت الإسناد.

ـ يفرّق بين الاستئناس بالمعنى والاحتجاج باللفظ والإسناد.

ـ يلتزم بمنهج أئمة العلل في تقديم المحفوظ على غيره.

خلاصـة التحليل: يدل هذا النص على أن مجرد اشتهار الحديث أو استحسان معنـاه لا يكفي عند ابن عبد البر للحكم بصحته، وأن الإرسـال المحفـوظ إذا لـم يُعـارَض بإسـناد موصول ثابت، بقي الحديث على ضعفه، وهو مثال تطبيقي واضح على أن الوصل – في ميزان النقد الحديثي – قد لا يؤثر فـي تقويـة الحـديث، بـل العبـرة بثبـوت الطريـق وسلامته من العلل.

الحديث الثانـــي: "مالك، أنه بلغه أن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصـاني بـه رسـول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغـرز، أن قال: "أحسن خلقك للنـاس معاذ بن جبل". هكذا روى يحيى هذا الحديث، وتابعه ابـن القاسـم، والقعنبـي ، ووروا‌ه ابن بكير، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن جبل. وهو مع هذا منقطع جـدا، ولا يوجد مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث معـاذ ولا غيـره بهـذا اللفـظ، والله أعلم. ، وقال البزار: لا أحفظ في هذا مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم.»(45)

صورة الرواية عند الإمام مالك : رواية الإمام مالك لهذا الخبر جاءت بصيغة البلاغ: «أنه بلغه أن معاذ بن جبل قال...» وهذا النوع من الروايـات عنـد مالـك منقطـع غيـر مسند، ولا يُدرى الواسطة بين مالك ومعاذ، مما يجعله في حكم المرسل أو المعضـل، بحسب تقدير عدد الساقطين ، وقد اتفق رواة الموطأ المعتبرون، كـ يحيـى بـن يحيـى، وابن القاسم، والقعنبي، على روايته بهذا الوجه، مما يدل على أن الإرسـال هـو الوجـه المحفوظ عن مالك.

رواية الوصل ومناقشتها : روى ابن بكير الحديث عـن مالـك بوجـه موصـول: «عـن يحيى بن سـعيد، عـن معـاذ بـن جبـل» **:** إلا أن هـذه الروايـة: مخالفـة لروايـة جمهـور

أصحاب مالك، ليست محفوظة عنه، وفيها انقطاع بيّن؛ لأن يحيى بن سعيد الأنصاري لم يدرك معاذ بن جبل.

وعليه، فهذه الرواية موصولة صورةً، لكنها منقطعة حكمًا، فلا يصح الاحتجاج بها.

موقف النقاد من الحديث : نصّ ابن عبد البر على أن: الحديث لا يُعرف مسندًا صحيحًا عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ، لا عن معاذ، ولا عن غيره من الصحابة ، وأكد هذا الحكم البزار بقوله: «لا أحفظ في هذا مسندًا عن النبي صلى الله عليه وسلم»، وهو تصريح من إمام ناقد يدل على عدم ثبوت الوصل في هذا الحديث.

أثر ذلك في الحكم على الحديث : بناءً على ما سبق:

البلاغ عن مالك ثابت، لكنه غير صالح للاحتجاج استقلالًا، ورواية الوصل لا تصح، لضعفها وانقطاعها ، ولا يثبت الحديث مرفوعًا بهذا اللفظ من طريق صحيح.

وعليه فالحديث: ضعيف من جهة الإسناد ، ويُستأنس به في باب الفضائل والآداب، لا في الأحكام.

الدلالة المنهجية في صنيع ابن عبد البر : يكشف هذا المثال عن منهج ابن عبد البر في تقديم الرواية المحفوظة عن الإمام ، وردّ الوصل غير الثابت ولو صدر من طريق معروف ، والاعتماد على أقوال النقاد المتقدمين ، والتفريق بين قبول المعنى واستقامة الإسناد.

خلاصة التحليل : هذا الخبر من بلاغات الإمام مالك، لم يثبت وصله إلى النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح، وما ورد من محاولة وصله فغير محفوظ ومنقطع، ولذلك لا يُحتج به حديثيًا، وإن كان معناه صحيحًا تشهد له نصوص أخرى، وهو مثال واضح على دقة ابن عبد البر في نقد الروايات وعدم التساهل في إثبات الوصل.

الحديث الثالث: «مالك، أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: "نعم، إذا كثر الخبث".، وهذا الحديث لا يعرف لأم سلمة بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من وجه ليس بالقوي، يروى عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أم سلمة، وقد روي في معنى هذا الباب حديث عن أم سلمة في هذا المعنى بغير هذا اللفظ. وأما هذا اللفظ، فإنما هو معروف لزينب بنت جحش، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مشهور محفوظ من حديث ابن شهاب، وقد اختلف عليه في بعض إسناده.»(46)

بيان وجه الرواية عند الإمام مالك : روى الإمام مالك هذا الخبر بصيغة البلاغ بقوله: «أنه بلغه أن أم سلمة...»، وهذا يدل على أن الرواية عند مالك غير مسندة، وفيها انقطاع ظاهر، إذ لم يذكر الواسطة بينه وبين أم سلمة رضي الله عنها، وهو من بلاغاته المعروفة في الموطأ، التي لا تُحمل على الاتصال إلا بدليل خارجي.

تتبع روايات الحديث عن أم سلمة : نبّه ابن عبد البر إلى أن هذا اللفظ: لا يُعرف مسندًا عن أم سلمة رضي الله عنها إلا من طريق واحد ضعيف، وهو ما رُوي عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أم سلمة. وهذا الطريق: ليس بالقوي عند أهل الحديث، ولا يصلح لتقوية البلاغ المروي عن مالك، ولا ينهض للاحتجاج به في إثبات نسبة هذا اللفظ إلى أم سلمة.

التفريق بين أصل المعنى واللفظ الخاص : أشار ابن عبد البر إلى أمر منهجي مهم، وهو التفريق بين: أصل المعنى: فقد وردت أحاديث صحيحة في المعنى نفسه عن أم سلمة رضي الله عنها، لكن بألفاظ أخرى. واللفظ المذكور هنا: وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «نعم، إذا كثر الخبث»، فهذا اللفظ غير محفوظ من حديث أم سلمة.

إثبات اللفظ الصحيح عن غير أم سلمة : بيّن ابن عبد البر أن هذا اللفظ بعينه: مشهور محفوظ من حديث زينب بنت جحش رضي الله عنها، وقد رواه ابن شهاب الزهري بإسناد معروف، وإن وقع اختلاف يسير في بعض طرق إسناده، إلا أن ذلك لا يقدح في أصل ثبوته؛ وعليه فاللفظ محفوظ عن زينب بنت جحش، لا عن أم سلمة.

أثر هذا النقد في الحكم على الحديث : بناءً على ما سبق:

- بلاغ مالك عن أم سلمة غير ثابت بهذا اللفظ.
- الطريق الموصول عن أم سلمة ضعيف.
- اللفظ الصحيح المحفوظ إنما هو من حديث زينب بنت جحش.

وعليه: لا يصح نسبة هذا اللفظ إلى أم سلمة رضي الله عنها ، ويُحكم على رواية مالك هنا بأنها بلاغ غير محفوظ اللفظ، وإن كان المعنى ثابتًا من طرق أخرى صحيحة.

الدلالة المنهجية في صنيع ابن عبد البر : يكشف هذا المثال عن دقة ابن عبد البر في:

ـ التمييز بين صحة المعنى وصحة اللفظ.

- عدم تقوية البلاغ بطرق ضعيفة.
- ردّ نسبة اللفظ إلى الصحابي غير المحفوظ عنه.
- الجمع بين الروايات وترجيح المشهور المحفوظ.

خلاصة التحليل : هذا الخبر من بلاغات الإمام مالك، ولم يثبت مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أم سلمة بهذا اللفظ، وإنما المحفوظ المشهور هو روايته عن زينب بنت جحش رضي الله عنها. ويُعد هذا المثال نموذجًا واضحًا لمنهج ابن عبد البر في نقد المراسيل والبلاغات، وعدم الاكتفاء بثبوت المعنى للحكم بثبوت اللفظ.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد

فقد سعى هذا البحث إلى دراسة ما وصله الإمام ابن عبد البر من مراسيل الموطأ دراسةً حديثية نقدية، من خلال استقراء المرويات المرسلة التي تولّى وصلها، وتحليل منهجه في التخريج والتقوية، وبيان أثر الوصل في الحكم على الحديث. وقد خلص البحث – بعد التتبع والتحليل – إلى جملة من النتائج والتوصيات، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولًا ـ النتائج:

ـ تبيّن أن مراسيل الموطأ تحتل منزلة متقدمة بين المراسيل، لصدورها عن إمام متثبت كالإمام مالك، مع ذلك لم يُسلّم النقاد بصحتها مطلقًا.

ـ ثبت أن الإمام ابن عبد البر بذل جهدًا كبيرًا في وصل مراسيل الموطأ، مستندًا إلى مصادر حديثية متنوعة، وإلى استقراء واسع لطرق الحديث.

ـ اتضح أن ابن عبد البر لم يتعامل مع الوصل تعاملاً شكليًا، بل خضع عنده لميزان النقد الحديثي، ففرّق بين الوصل الثابت والوصل غير المقبول.

ـ أظهر البحث أن الوصل لا يستلزم بالضرورة تقوية الحديث، بل يتوقف أثره على صحة الإسناد الموصول، وتعدّد طرقه، وسلامته من العلل.

ـ تبيّن أن ابن عبد البر وافق في منهجه صنيع أئمة العلل، إذ قدّم المحفوظ ولو كان مرسلًا على الموصول غير المحفوظ.

ـ كشفت الدراسة عن القيمة العلمية العالية لكتابَي التمهيد والاستذكار في خدمة السنة، ولا سيما في باب المراسيل.

ثانيًا ـ التوصيات:

ـ يوصي البحث بإجراء دراسات تطبيقية مماثلة على مراسيل كتب السنة الأخرى، وربطها بصنيع النقاد المتقدمين.

ـ العناية بجمع منهج ابن عبد البر الحديثي من خلال استقراء شامل لأحكامه النقدية، لا سيما في مسائل العلل والترجيح.

ـ الإفادة من وصل ابن عبد البر للمراسيل في الدراسات الفقهية، مع مراعاة الضوابط الحديثية وعدم التساهل في الاحتجاج.

ـ تشجيع الباحثين على دراسة المراسيل دراسة نقدية تطبيقية، بعيدًا عن التعميمات النظرية.

ـ إبراز جهود علماء المغرب والأندلس في خدمة السنة النبوية، وإعادة قراءة مصنفاتهم قراءة حديثية تحليلية.

وفي الختام، فإن هذا البحث لا يدّعي الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، غير أنه يُسهم – بقدر الوسع – في إيضاح منهج ابن عبد البر في وصل مراسيل الموطأ، وبيان أثر ذلك في الحكم على الحديث، سائلين الله تعالى القبول والتوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش :

[1]-لسان العرب» 11/ 283، 284

[2]-«معرفة علوم الحديث للحاكم» ص25

[3]-«تدريب الراوي» للسيوطي 1/ 219 و «التعريفات» ص208

[4]-«هدي الساري» المقدمة/ 350 ط السلفية

[5]-«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» 1/ 175، و «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» ص133، و «تيسير مصطلح الحديث» ص89

[6]-وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (26865)، وعنه مسلم (443) (142)، كلاهما عن يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن عجلان، به.

وأخرجه أحمد في المسند 44/ 595 (27046)، والنسائي في المجتبى (5260)، وفي الكبرى 8/ 350 (9365) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن عجلان، به. وهو حديث صحيح،

ورجال إسناده ثقات غير محمد بن عجلان: وهو المدني فهو صدوق حسن الحديث، وفيه كلام ينزله عن رتبة الصحيح، إلا أن مسلما انتقى له من صحيح حديثه.

[7]-البيهقي في الكبرى 3/ 133 (5579)

[8]-«التمهيد » 7/ 226

[9]-«التمهيد » 7/ 227

[10]-«التمهيد» 16/ 70

[11]-«التمهيد» 5/ 259

[12]-رواه عن مالك أيضا: أبو مصعب الزهرى (1891)، وسويد بن سعيد (680)

[13]-إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه. حميد بن عبد الرحمن: هو ابن عوف الزهري، وهو في "مصنف" عبد الرزاق (21358)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في "السنن" 10/ 180.

[14]-«التمهيد » 6/ 86

[15]-«التمهيد» 2/ 599

[16]-«التمهيد » 13/ 136

[17]-«التمهيد » 2/ 538

[18]-«التمهيد »2/ 561

[19]-«التمهيد » 3/ 612

[20]- «التمهيد» 3/ 703

[21]- «التمهيد» 3/ 700

[22]-وأخرجه البخاري (1946)، ومسلم (1115)، وأبو داود (2407)، والنسائي في "الكبرى" (2582) من طرق، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن -يعني ابن سعد بن زرارة- عن محمد بن عمرو بن حسن عن جابر، وهو في "مسند أحمد" (14193)، و"صحيح ابن حبان" (3552).

[23]- التمهيد 147/22

[24]- الفتح 180/4

[25]- علل الدراقطني 38/15

[26]- «التمهيد - ابن عبد البر» 3/ 514 ت بشار

[27]-في المصنف 4/ 109 (7151)، وفي التفسير 1/ 278 - 279، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند 18/ 96 - 97 (11538) عن عبد الرزاق، به. قال الحافظ في التلخيص 5/ 2135 ط أضواء السلف: وصححه جماعة

[28]-صحيح ابن خزيمة (2374) والحاكم 1/ 406 – 407 وصححه ووافقه الذهبي وسنن البيهقي 3/ 26 و التلخيص الحبير3/ 111 (1419)، وانظر الإرواء للألباني 3/ 378

[29]- علل ابن أبي حاتم 2/ 616 (642)

[30] - «التمهيد » 3/ 566 ت بشار حديث جابر عند مسلم (ح1986) وحديث أبي سعيد (ح1987) وحديث أبي قتادة (ح1988) وحديث أبي هريرة (ح1989) وحديث ابن عباس(ح1990)

[31]- «التمهيد » 3/ 476 ت بشار و حديث ابن عباس أخرجه مسلم (479) وحديث حذيفة أخرجه البزار في مسنده 7/ 230 (2805) وحديث ابن عمر أخرجه مسلم (2265)، وحديث عائشة أخرجه أحمد في المسند 41/ 443 (24977) وحديث أم كرز أخرجه أحمد في المسند 45/ 115 (27141)

[32]- سنن الترمذي (ح2272) وأحمد في المسند (ح13824)
[33]- ميزان الاعتدال 1/ 78، 79 (275)
[34]- «التاريخ الكبير» للبخاري 6/ 325 ت المعلمي اليماني
[35]- «الكامل في ضعفاء الرجال» 6/ 246
[36]- لسان الميزان 6/ 203
[37]- «المغني في الضعفاء» 2/ 483
[38]- ينظر تخريج المسند للأرناؤط «مسند أحمد» 30/ 518 ط الرسالة
[39]- سنن أبي داود ح5211
[40]- «التمهيد » 13/ 140
[41]- الأدب المفرد (ح594) و مسند أبي يعلى(ح6148)
[42]- التلخيص الحبير(163/3)
[43]- تخريج الإحياء (969/2)
[44]- «التمهيد » 3/ 696
[45]- «التمهيد » 16/ 234
[46]- «التمهيد » 16/ 238

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
- الأدب المفرد- محمد بن إسماعيل البخاري (194 هـ - 256 هـ) - حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري مستفيدًا من تخريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الألباني- الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420هـ) - إشراف: زهير الشاويش- الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت- لطبعة: الثانية 1405 هـ - 1985م
- لتاريخ الكبير - المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ) - الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن - طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان
- تفسير عبد الرزاق- لمؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت 211هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، سنة 1419هـ
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- المؤلف: أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (368 - 463 هـ) - حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون- الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن- الطبعة: الأولى، 1439 هـ - 2017 م
- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير - المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) - المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى- الناشر: دار أضواء السلف - الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م
- كتاب التعريفات - المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ) - المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان - الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م
- الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ - المؤلف: أبو العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (ت 532 هـ) المحقق: أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري (جـ 1 - 3)، عبد الباري عبد الحميد (جـ 4 - 5) - الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية - الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) - حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي - الناشر: دار طيبة
- تيسير مصطلح الحديث - المؤلف: محمود الطحان- الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الطبعة: الطبعة العاشرة 1425 هـ-2004 م
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل - لمؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت 761 هـ) - المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي [ت 1433 هـ] - الناشر: عالم الكتب – بيروت - الطبعة: الثانية، 1407 - 1986
- سنن أبي داود - المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (202 - 275 هـ) - المحقق: شعيب الأرنؤوط ت 1438 هـ- محمد كامل قره بللي - الناشر: دار الرسالة العالمية - الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م
- سنن الترمذي - المؤلف: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (209 - 279 هـ)- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط (جميع الأجزاء)، عبد اللطيف حرز الله (جـ 1)، أحمد برهوم (جـ 2)، محمد كامل قرة بللي (جـ 3)، هيثم عبد الغفور (جـ 4)، جمال عبد اللطيف (جـ 5)، سعيد اللحام (جـ 6) الناشر: دار الرسالة العالمية - الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م
- السنن الكبرى - المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ) - حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي - (بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة) -أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط [ت 1438 هـ] - قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي - الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م
- سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط - المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (209 - 273 هـ)- المحقق: شعيب الأرنؤوط [ت 1438 هـ]- عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللَّطيف حرز الله - الناشر: دار الرسالة العالمية - الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م
- السنن الكبرى - المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458 هـ) - المحقق: محمد عبد القادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م
- صحيح البخاري - المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي - تحقيق: جماعة من العلماء - الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311 هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى 1422 هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.
- «صحيح مسلم» (طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة) - المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري- المحقق: محمد ذهني أفندي - إسماعيل بن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي- أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفرانبوليوي- أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي - الناشر: دار الطباعة العامرة – تركيا- عام النشر: 1334 هـ- ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام 1433 هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.
- صحيح ابن خزيمة - المؤلف: إمام الأئمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ولد 223 - ت 311 هـ) - حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقَدّم له: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي [ت 1439 هـ] - راجعه وحَكَم على بعض أحاديثه: العلامة: محمد ناصر الدين الألباني [ت 1420 هـ] مميزة أحكامُه عن حواشي المحقق بوضعها بين (قوسين) مذيلة بكلمة (ناصر)، وقد يقع بعض الخطأ في تنسيق ذلك؛ كما نَبّه عليه المحقق في مقدمته ص 32 - 33 [وقد خلَتْ هذه النسخة الإكترونية من الحواشي فلْتستدرَك من المطبوع] - الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

- صحيح ابن حبان [الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان] - المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: 354هـ) - ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ) - حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط - الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
- العلل لابن أبي حاتم - المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327 هـ) - تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحمي - و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي - يُطلَب من: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان – الرياض- الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية - المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385 هـ) - المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر - تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي [ت 1418 هـ] - الناشر: دار طيبة – الرياض - الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م. - والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر - علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي - الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام - الطبعة: الأولى، 1427 هـ
- فتح الباري بشرح البخاري - المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 - 852 هـ) - رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي [ت 1388 هـ]- قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب [ت 1389 هـ] - الناشر: المكتبة السلفية – مصر - الطبعة: «السلفية الأولى»، 1380 - 1390 هـ - ثم صورتها: عدة دور مثل دار المعرفة، وغيرها
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي - المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت 902هـ) - المحقق: علي حسين علي - الناشر: مكتبة السنة – مصر - الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت 1332هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان
- الكامل في ضعفاء الرجال - المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ) - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض - شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة - الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان - الطبعة: الأولى، 1418 هـ 1997 م
- لسان الميزان - المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 - 852 هـ) - اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة (1336 - 1417 هـ) - اعتنى بإخراجه وطباعته: سلمان عبد الفتاح أبو غدة - الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب - وقامت بطباعته: دار البشائر الإسلامية – بيروت - الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م
- لسان العرب - المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ) - الناشر: دار صادر – بيروت - الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
- مسند الإمام أحمد بن حنبل - المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل (164 - 241 هـ) - المحقق: شعيب الأرنؤوط [ت 1438 هـ]- عادل مرشد – وآخرون- إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - الناشر: مؤسسة الرسالة - عدد الأجزاء: 50 (آخر 5 فهارس) - الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م
- مسند أبي يعلى الموصلي - المؤلف: الإمام الحافظ أحمد بن على بن المثنى التميمي (210 - 307 هـ) - ومعه: رحمات الملأ الأعلى بتخريج مسند أبي يعلى - تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري- الناشر: دار الحديث – القاهرة- الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013 م
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار - لمؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت 292 هـ) - المحقق: محفوظ الرحمن زين الله (جـ 1 - 9)، عادل بن سعد (جـ 10 - 17)، صبري عبد الخالق الشافعي (جـ 18) - الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - الطبعة: الأولى، (بدأت 1988 م، وانتهت 2009 م)

- المصنف- ويليه: كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، رواية عبد الرزاق الصنعاني - المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (126 - 211 هـ) - المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي - الناشر: المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت - الطبعة: الثانية، 1403 هـ - 1983
- المصنف - المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت 235 هـ) - المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري - تقديم: ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري - الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية - الطبعة: الأولى، 1436 هـ - 2015 م
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748 هـ) - تحقيق: علي محمد البجاوي [ت 1399 هـ] - الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان - الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م
- لمغني في الضعفاء - المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)- المحقق: الدكتور نور الدين عتر
- معرفة علوم الحديث - المؤلف: الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري [ت 405 هـ]- اعتنَى بنشره وتصحيحه: د. السيد معظم حسين (رئيس الشعبة العربية والإسلامية بجامعة دكة بنغاله)- الطبعة: الأولى 1356 هـ- 1937 م - الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند - وطبعَتْه الدائرة لدى: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة
- هدي الساري مقدمة فتح الباري - المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 - 852 هـ) - قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب [ت 1389 هـ] - الناشر: المكتبة السلفية – مصر - الطبعة: «السلفية الأولى» 1380 هـ - ثم صورتها: عدة دور مثل دار المعرفة وغيرها.
- تراجم:
- أَبُو عَبدِ الله مُحَمَّدُ بِنُ عَبدِ الله الحَاكِمُ النِيسَابُورِي من كبار المحدّثين، اشتهر بكتابه «المستدرك على الصحيحين» ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة من الهجرة في نيسابور، رحل إلى العراق سنة 341 هـ وحج، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، وفي سنة 359 هـ ولي قضاء نيسابور، ولُقّبَ بالحاكم لتوليه القضاء مرة بعد مرة، ثم اعتزل منصبه ليتفرغ للعلم والتصنيف، تولى السفارة بين ملوك بني بويه وبين السامانيين فأحسن السفارة.
- ـ جلال الدين السُّيُوطي (849- 911 هـ / 1445- 1505 م) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد ابن الشيخ همام الدين الخضيري السُّيُوطي، إمام حافظ، ومفسِّر، ومؤرِّخ وأديب، وفقيه شافعي، له نحو 600 مصنَّف، نشأ في القاهرة يتيمًا؛ ولمَّا بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزويًا عن أصحابه، فألف أكثر كتبه، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردُّها. وطلبه السلطان مرارًا فلم يحضُر إليه، وأرسل إليه هدايا فردَّها، وبقي على ذلك إلى أن توفي. كان يُلقب بـ«ابن الكتب»؛ لأن أباه طلب إلى أمِّه أن تأتيَه بكتاب، ففاجأها المخاض، فولدَته في المكتبة بين الكتب.
- ـ ابن عبد البر (368 – 463هـ) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي إمام وفقيه مالكي ومحدث ومؤرخ أندلسي، له العديد من التصانيف والكتب من أشهرها التمهيد و «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» وهو في تراجم أصحاب النبي محمد ﷺ.
- ـ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي (شعبان 773- ذو الحجة 852 هـ)، مُحدِّث وفقيه وعالم مسلم، شافعي المذهب، لُقب بعدة ألقاب منها شيخ الإسلام وأمير المؤمنين في الحديث، أصله من مدينة عسقلان، ولد الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفسطاط، توفي والده وهو صغير، فتربّى في حضانة أحد أوصياء أبيه، ودرس العلم، وتولّى التدريس.
- ـ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ المُطَّلِبِيُّ القُرَشِيُّ (150 هـ - 204 هـ) هو ثالث الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب الشافعي في الفقه الإسلامي، ومؤسس علم أصول الفقه، وهو أيضاً

إمام في علم التفسير وعلم الحديث، وقد عمل قاضياً فعُرف بالعدل والذكاء. وإضافةً إلى العلوم الدينية، كان الشافعي فصيحاً شاعراً، ورامياً ماهراً، ورحّالاً مسافراً. أكثرَ العلماءُ من الثناء عليه، حتى قال فيه الإمام أحمد: «كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس.

- ـ الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي الشافعي ويلقب بـ الدَّارَقُطْنِيّ لأنه وُلد بدار القطن ببغداد (306 هـ - 385 هـ) هو المقرئ، المحدث، اللغوي، الأديب صاحب المؤلفات المتقنة في علوم القرآن والحديث من أحسن من تكلم في العلل وكتابه فيه مشهور.
- ـ معمر بن راشد (95 – 153هـ / 713 – 770م) أحد العلماء ومن رواة الحديث عند أهل السنة والجماعة. من أهل البصرة، ولد فيها ثم رحل إلى اليمن فسكن صنعاء وتزوج من أهلها وتوفي بها، لازم الزهري وسمع منه كثيرا وتصدر للتدريس والفتيا في اليمن، واتفقت المصادر التي ترجمت له على وثاقة حاله.
- ـ مالِكُ بْنُ أَنَسِ بْنُ مَالِكِ بْنُ أَبِي عامِرِ الأَصْبَحِيُّ الحِمْيَرِيُّ المَدَنِيُّ (93 هـ - 179 هـ / 711 - 795م) هو فقيه ومحدِّث مسلم، وثاني الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب المالكي في الفقه الإسلامي. اشتُهر بعلمه الغزير وقوة حفظه للحديث النبوي وتثبُّته فيه، وكان معروفاً بالصبر والذكاء والهيبة والوقار والأخلاق الحسنة، وقد أثنى عليه كثيرٌ من العلماء منهم الإمام الشافعي بقوله: «إذا ذُكر العلماء فمالك النجم، ومالك حجة الله على خلقه بعد التابعين»، ويُعدُّ كتابه «الموطأ» من أوائل كتب الحديث النبوي وأشهرها وأصحّها، حتى قال فيه الإمام الشافعي: «ما بعد كتاب الله تعالى كتابٌ أكثرُ صواباً من موطأ مالك»، وقد اعتمد الإمام مالك في فتواه على عدة مصادر تشريعية هي: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، وعمل أهل المدينة، والقياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان، والعرف والعادات، وسد الذرائع، والاستصحاب.
- أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الغطفاني الرازي، محدث ومن علماء الجرح والتعديل، كنيته أبو حاتم، ولد سنة 195 هـ وتوفي سنة 277 هـ، وابنه عبد الرحمن المحدث الشهير بابن أبي حاتم.
- ـ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التّميمي الحَنْظَلي الرازي. (240 هـ - 327 هـ) الشّهير بابن أبي حاتم. أبوه هو أبو حاتم الرازي الإمام المحدّث الحافظ. أما الرازي فهو نسبة إلى الري و الزاي للنسبة كما في المروزي نسبة إلى مرو الشاهجان
- ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة .بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي (223 هـ - 311 هـ)، المكنى بأبي بكر، الحافظ الحجة الفقيه، الملقب بشيخ الإسلام، وإمام الأئمة. وصاحب كتاب صحيح ابن خزيمة. عرف بشفوف نظره في باب التعارض والترجيح في أصول الفقه حيث كان بارعاً في إيجاد أوجه الجمع بين النصوص الصحيحة المتعارضة في الظاهر فكان يقول:«من رأى نصين متعارضين فليأتني أوفق له بينهما».
- ـ ابن حِبَّان البُسْتي (270- 354 هـ) هو الإمام العلامة الحافظ، المحدّث، المؤرخ، القاضي، شيخ خراسان، من كبار أئمة علم الحديث والجرح والتعديل
- ـ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي المشهور بـالبيهقي، ولد في بيهق (384 - 458 هـ)، أحد أعلام أهل السنة والجماعة، صاحب التصانيف الجليلة والآثار المنيرة تتلمذ على جهابذة عصره وعلماء وقته وشهد له العلماء بالتقدم.